



الكويت - رؤية اقتصادية ٢٠١٨



ملخص تنفيذي

من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الكويتي تسارعاً في النمو في عام 2018 حيث سيصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 1.4% على خلفية ارتفاع أسعار النفط والسياسة المالية التوسعية وزيادة الإنفاق على المشاريع. وفي عام 2019، سيشهد النمو تسارعاً إضافياً إلى 4.3% بسبب زيادة إنتاج النفط بعد إلغاء تخفيضات الإنتاج المفروضة بقيادة أوبك والانتهاج من تشييد مصفاة جديدة. وسيدعم الإنفاق على المشاريع تسارع معدلات النمو خلال الفترة 2018-2019. وسوف تستمر خطة التنمية الكويتية التي تبلغ قيمتها 39 مليار دولار أمريكي حتى عام 2020، وتخطط مؤسسة البترول الكويتية لتنفيذ مشاريع بقيمة 34 مليار دولار أمريكي في السنوات الخمس القادمة.

لدى الكويت أكبر احتياطي من النفط للفرد الواحد في العالم. ونتيجة لذلك، سيعمل ارتفاع أسعار النفط على تعزيز الاقتصاد في 2018-2019. ونتوقع ارتفاع متوسط أسعار النفط من 55 دولار للبرميل في عام 2017 إلى 69 دولار للبرميل في عام 2018، قبل أن يتراجع قليلاً إلى 66 دولار للبرميل في عام 2019. وبالإضافة إلى ذلك، سيؤدي ارتفاع إنتاج النفط في عام 2019 إلى تعزيز الإيرادات النفطية. ويتوقع اتساع الفائض المالي في 2018-2019، حيث سيعوض ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج بفارق كبير عن الإنفاق الحكومي المتوقع. وبالمثل، نتوقع ارتفاع فوائض الحساب الجاري في 2018-2019 بفضل ارتفاع عائدات النفط، وهو ما سيدعم الأسس الخارجية القوية للاقتصاد الكويتي. يُتوقع ارتفاع التضخم في عام 2018 على خلفية ارتفاع أسعار الغذاء العالمية وانتعاش قطاع الإسكان. وفي عام 2019، سيرتفع التضخم أكثر بسبب تطبيق ضريبة القيمة المضافة.

سيستفيد القطاع المصرفي من الزيادة في أنشطة المشاريع حيث يُتوقع ارتفاع نمو القروض خلال الفترة 2018-2019. كما ينبغي للفائض المالي الآخذ في الارتفاع أن يدعم نمو الودائع، وهو ما سيُقي نسبة القروض إلى الودائع عند مستوى صحي.

المحتويات

2	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
3	الإنفاق على المشاريع
4	أسعار النفط
4	السياسة المالية
6	الحسابات الخارجية
6	التضخم
7	القطاع المصرفي
8	مطبوعات مجموعة QNB
9	الشبكة الدولية لمجموعة QNB

الفريق الاقتصادي

economics@qnb.com

ريتشارد أيلي

رئيس قسم الاقتصاد

أشوك بونديا

اقتصادي أول

نانسي فهميم

اقتصادية

عبد الرحمن الجهني

محلل أبحاث - متدرب

الإغلاق التحريبي: 1 أبريل 2018

الجدول 1: بيانات وتوقعات الاقتصاد الكلي

2019 توقعات	2018 توقعات	2017 تقديرات	2016	
0.302	0.302	0.303	0.302	سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي (متوسط)
7.2	7.0	4.3	3.7	نمو القروض المصرفية (%)
4.6	5.2	3.0	3.0	نمو الودائع المصرفية (%)
88.4	86.3	84.8	83.7	نسبة القروض إلى الودائع (%)
2.1	2.2	2.4	2.2	نسبة القروض المتعثرة (% من إجمالي القروض)
66.0	69.0	55.0	45.0	سعر خام برنت
2019 توقعات	2018 توقعات	2017 تقديرات	2016	
4.3	1.4	-1.5	3.5	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
5.8	0.0	-4.6	2.3	نمو القطاع النفطي (%)
2.7	2.8	1.9	2.0	نمو القطاع غير النفطي (%)
3.3	2.1	1.6	2.9	تضخم أسعار المستهلك (%)
11.3	11.5	5.8	0.6	الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)
5.6	5.9	0.6	-3.7	ميزان الموازنة (% من الناتج المحلي الإجمالي)

المصادر: بنك الكويت المركزي وقسم الاقتصاد في QNB

المصادر: بنك الكويت المركزي وصندوق النقد الدولي وقسم الاقتصاد في QNB

من المتوقع أن يتسارع نمو الكويت خلال الفترة 2018-2019

خلفية: يُرجح أن يكون الاقتصاد قد تقلص بنسبة 1.5% في عام 2017 نتيجةً لضعف نمو القطاع غير النفطي، وتقلص القطاع النفطي بسبب اتفاق أوبك بشأن خفض الإنتاج. ووفقاً لتقديراتنا، نما القطاع غير النفطي بنسبة 1.9%، أي أنه تراجع من نسبة 2.0% المسجلة في عام 2016، حيث ركزت الحكومة على التنشيف المالي لإعادة الميزان المالي إلى فائض، في حين تقلص القطاع النفطي بنسبة 4.6% نظراً لقيام الكويت بتخفيض إنتاج النفط الخام تماشياً مع أهداف منظمة أوبك.

يُرجح أن يكون الاقتصاد قد تقلص في عام 2017 بسبب تخفيضات الإنتاج من قبل أوبك والتنشيف المالي

آفاق المستقبل: في عام 2018، نتوقع انتعاش معدلات النمو في الكويت إلى 1.4% مع ارتفاع نمو القطاع غير النفطي، بينما سيظل إنتاج النفط ثابتاً بسبب تمديد اتفاق أوبك حتى نهاية العام. ونتوقع تسارع نمو القطاع غير النفطي إلى 2.8% بسبب ارتفاع أسعار النفط وتعزز الإنفاق المالي على خلفية توسيع موازنة عام 2019/2018 واحتمال زيادة الإنفاق على المشاريع. وكانت قيمة عقود المشاريع التي أرسيت قد زادت بنسبة 41% على أساس سنوي في يناير 2018، على خلاف مسار التراجع الذي سلكته في عام 2017 (الرسم البياني 1). وتشير البيانات الحكومية إلى أن هذا الارتفاع سيستمر خلال عام 2018.

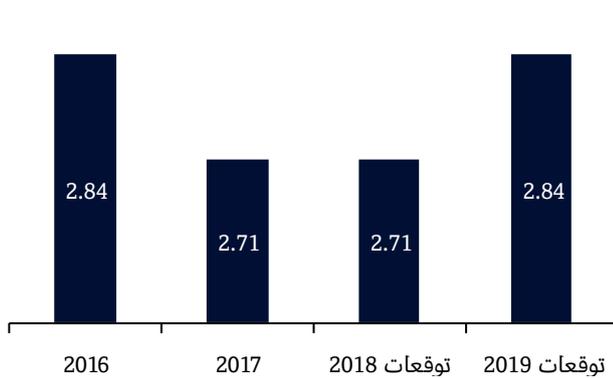
سيكون النمو في عام 2018 مدفوعاً بتوسيع الموازنة وارتفاع أسعار النفط

سيستسارع النمو الكلي مجدداً في عام 2019 إلى 4.3%. وفي القطاع النفطي، يُفترض أن يرتفع النمو بنسبة 5.8% مع زيادة الإنتاج بعد إزالة تخفيضات أوبك (الرسم البياني 2) واكتمال مصفاة الزور وتوقع أن يشهد نمو القطاع غير النفطي تباطؤاً طفيفاً بنسبة 2.7% بسبب تراجع التوسع المالي في ظل توقعاتنا باعتدال سعر النفط (انظر أدناه). وسيكون الإنفاق على المشاريع مدفوعاً بإنجاز مشاريع البنية التحتية الرئيسية، وهو ما سيعوض جزئياً عن التباطؤ.

من شأن إلغاء تخفيضات الإنتاج المفروضة بقيادة أوبك واكتمال مصفاة الزور الجديدة أن يعزز النمو في عام 2019

الرسم البياني 2: إنتاج النفط الخام

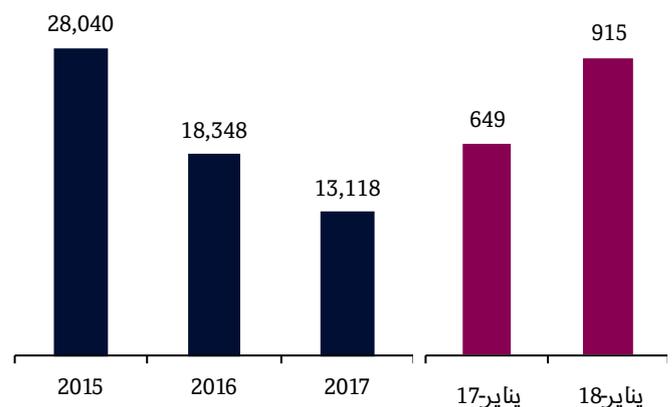
مليون برميل في اليوم



المصادر: وكالة الطاقة الدولية وقسم الاقتصاد في QNB

الرسم البياني 1: قيمة العقود الممنوحة

مليون دولار أمريكي



المصادر: مشاريع ميد وقسم الاقتصاد في QNB

الإنفاق على المشاريع سيدعم ارتفاع معدلات النمو في 2018-2019

سيكون الإنفاق على المشاريع مدفوعاً بخطط الكويت لتوسيع قدرة البلاد على إنتاج النفط الخام وإكمال المشاريع الكبرى في إطار "خطة تنمية الكويت الجديدة" (الجدول 2). وتتمحور الخطة حول سبع ركائز رئيسية تتضمن الرعاية الصحية، ورأس المال البشري، والبنية التحتية، والاقتصاد، وتعمل الخطة على تحقيق رؤية الكويت 2035 التي تهدف إلى تحويل البلاد إلى مركز إقليمي ثقافي ومالي. وتقدر التكلفة الإجمالية لمشاريع "خطة تنمية الكويت الجديدة" بأكثر من 39 مليار دولار، و44% من هذه المشاريع موجهة لركيزة "الاقتصاد" (التي تشمل المشاريع المتصلة بالطاقة مثل مشروع الوقود النظيف، ومصفاة الزور ومحطة الخيران) و36% منها موجهة لمشاريع "البنية التحتية" (مثل توسيع المطار ومشاريع الطرق والجسور الإقليمية). ومن منظور أوسع، سيتعزز الإنفاق الرأسمالي بفضل خطط مؤسسة البترول الكويتية لإنفاق 34 مليار دولار محلياً في السنوات الخمس المقبلة على مشاريع النفط والغاز بالإضافة إلى 80 مليار دولار إضافية في الخارج. وبالنظر إلى أبعد من ذلك، من المقرر إنفاق 394 مليار دولار إضافية بحلول عام 2040.

سيكون إكمال المشاريع الجاري تنفيذها في إطار خطة تنمية الكويت الجديدة محركاً رئيسياً لنمو القطاع غير النفطي

الجدول 2: المشاريع الرئيسية

نسبة الاكتمال	تاريخ الانتهاء المتوقع	التكلفة (مليون دولار)	الوصف	
45%	2019	15,918	مشروع جديد يتوقع أن يضيف 615 ألف برميل في اليوم لقدرة الكويت للتكرير، وسيمثل أكثر من 40% من قدرة التكرير في البلاد. هذه الزيادة سترفع القدرة الإجمالية للتكرير إلى 1.4 مليون برميل في اليوم	مصفاة الزور
90%	2018	12,745	توسعة ودمج مصفاة ميناء عبد الله وميناء الأحمدى	مشروع الوقود النظيف
35%	2022	4,618	مبنى جديد للركاب لزيادة القدرة الاستيعابية إلى 25 مليون مسافر	توسعة المطار
مكتمل	2018		مشآت الإنتاج الميكروستيزيد قدرة إنتاج النفط الخام بواقع 0.12 مليون برميل في اليوم من 3.15 مليون برميل في اليوم	مشروع حقل جوراسي
غير متوفرة	2022-2021	3,922	سيزيد مشروع مرفق إنتاج الغاز الجوراسي (JGF-1) قدرة إنتاج النفط الخام بواقع 0.22 مليون برميل في اليوم ليصل الإجمالي إلى 3.49 مليون برميل في اليوم	
58%	2019	3,863	إضافة 1,500 ميغاواط لشبكة الطاقة الكهربائية في الكويت و125 مليون عالون من المياه المحلاة	محطة الخيران
51%	2019	3,239	ميناء بقدرة استيعابية إجمالية قدرها 24 مرسى و1.8 مليون حاوية	ميناء مبارك الكبير
79%	2018	2,415	رابع أطول جسر بحري في العالم يربط مدينة الكويت بمدينة الحرير التي ستصبح منطقة استثمارية رئيسية في الكويت	طريق الشيخ جابر الأحمد
20%	2019	1,020	مشروع سكني لاستيعاب 400 ألف مقيم و116 مدرسة و12 مركزاً صحياً	مدينة جنوب المطلاع
87%	2020	895	تحسين الربط ومعالجة الأزدحام في مختلف المدن السكنية	طريق سريع إقليمي
47%	2019	585	إضافة 617 سريراً للمرضى	مستشفى الصباح

المصادر: خطة التنمية الوطنية ومصادر إعلامية وقسم الاقتصاد في QNB

من المتوقع أن ترتفع أسعار النفط في 2018 ثم تتباطأ في 2019

مع مساهمة قطاع النفط والغاز بحوالي 90% من الإيرادات الحكومية والصادرات، تعتبر آفاق أسعار النفط أمراً مهماً للكويت. وشهدت الأسواق تغلب الطلب على المعروض في 2017 على خلفية اتفاق أوبك ومنتجين رئيسيين آخرين على خفض الإنتاج وفي ظل الالتزام الكبير بهذا الاتفاق من طرف المنتجين. وأدى هذا الأمر، إلى جانب النمو القوي للاقتصاد العالمي، إلى دفع متوسط سعر برميل النفط إلى مستوى 55 دولار للبرميل (الرسم البياني رقم 3). ونتوقع أن تتحول دينامية سوق النفط في 2018 مع قيام منتجي النفط الصخري الأمريكي ومنتجين آخرين بزيادة الإنتاج بسبب ارتفاع الأسعار ومن شأن زيادة الإنتاج أن تعادل تأثير استمرار قوة الطلب، مما سيؤدي إلى توازن سوق النفط في 2018، وبالتالي وضع سقف للأسعار وعليه، نتوقع أن تظل أسعار النفط قريبة من السعر التعادلي لبرميل النفط الصخري الأمريكي، أي 69 دولار في 2018. وفي 2019، نتوقع أن تنخفض أسعار النفط إلى متوسط 66 دولار للبرميل مع تباطؤ نمو الطلب العالمي، وانتهاء اتفاق أوبك لخفض الإنتاج، وتحقيق منتجي النفط الصخري لمكاسب في الإنتاجية تقود إلى خفض سعر النفط التعادلي..

نتوقع أن يؤدي النمو القوي للمعروض إلى عدم تجاوز أسعار النفط متوسط 63 دولار للبرميل في 2018 وتراجع هذا المتوسط إلى 61 دولار للبرميل في 2019

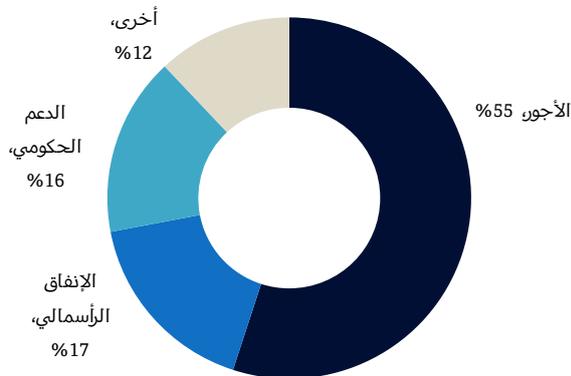
من شأن السياسة المالية التوسعية أن تؤدي إلى دعم النمو في 2018-2019

خلفية: نتوقع أن تعود موازنة عام 2017-2018 (تنتهي السنة المالية في مارس 2018) إلى تحقيق فائض صغير (0.6% من الناتج المحلي الإجمالي) بفضل ارتفاع أسعار النفط والقيود الموضوعية على الإنفاق من قبل الحكومة. وبالنظر إلى وتيرة الإنفاق في الأشهر التسعة الأولى، نتوقع أن تظهر الموازنة انخفاضاً على أساس سنوي في مصروفات أجور القطاع العام (حصة 55%، الرسم البياني رقم 4)، واستقرار نمو الإنفاق الرأسمالي وزيادة صغيرة في الدعم الحكومي. في ذات الوقت، نتوقع أن ترتفع الإيرادات مع ارتفاع أسعار النفط الذي يعوض بشكل كبير عن انخفاض الإنتاج.

عادت الموازنة لتحقيق فائض بفضل ارتفاع أسعار النفط والقيود على الإنفاق

الرسم البياني 4: توزيع موازنة 2018-2017

% حصة من المجموع



الرسم البياني 3: أسعار خام برنت

دولار أمريكي للبرميل



تم زيادة الإنفاق
والرأسمالي في
موازنة
2019-2018
الجاري

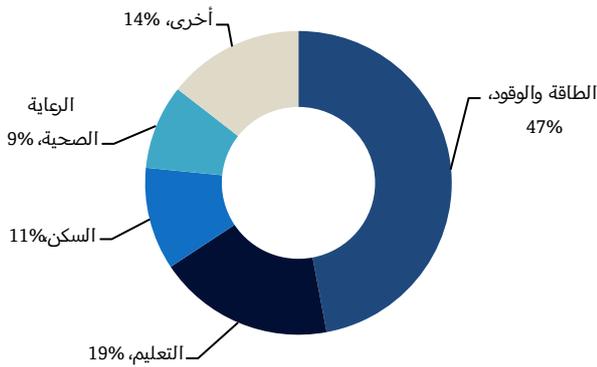
آفاق المستقبل: تتوقع تحقيق فائض مالي يبلغ 2.6 مليار دولار أمريكي (5.9% من الناتج المحلي الإجمالي) في 2018-2019 مع ارتفاع الإيرادات بشكل أسرع من المصروفات (الرسم البياني رقم 5). وتوقعنا أعلى من توقع الحكومة المتمثل في عجز بقيمة 16.3 مليار دولار أمريكي، حيث تتوقع ارتفاع أسعار النفط بشكل قوي (69 دولار للبرميل مقارنة بالتوقع المتحفظ للحكومة بمستوى 50 دولار للبرميل)، مع تعديله بإدراج التحويلات الداخلة من صناديق الثروة السيادية للدولة. وفيما يخص الإنفاق، تتوقع حدوث توسع بحوالي 5% على أساس سنوي مع زيادة الإنفاق الجاري والرأسمالي. وفي الموازنة الجديدة، تم الإعلان عن حصة أكبر للأجور، بارتفاع بنسبة 2.8 على أساس سنوي، وهو أعلى بقليل من مستوى التضخم المتوقع. ومن المتوقع أن يزيد الدعم الحكومي بنسبة 9.7%، مع حوالي 47% من الدعم موجه إلى الطاقة والوقود (الرسم البياني رقم 6). وفي بداية العام، اتفق البرلمان على إلغاء الزيادات في أسعار الوقود التي كان قد تم اعتمادها في سبتمبر 2016. أخيراً، ارتفع الإنفاق الرأسمالي بنسبة 5.9% في الموازنة مع تركيز الحكومة على استكمال المشاريع الاستراتيجية الرئيسية.

في 2019-2020، تتوقع أن يتقلص الفائض المالي قليلاً إلى 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي حيث ستقابل الزيادة في الإنفاق الرأسمالي الزيادة في الإيرادات وبفارق كبير وسيؤثر التراجع المتوقع في أسعار النفط بشكل جزئي فقط على ارتفاع الإيرادات المتأتية من زيادة الإنتاج، في حين ستكون إيرادات القطاع غير النفطي مدعومة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5%، رغم أن ذلك الأمر لا يزال يتطلب موافقة البرلمان. وسيكون ارتفاع الإنفاق مدفوعاً بشكل أساسي بالإنفاق الرأسمالي مع استمرار الكويت في الالتزام بتحقيق رؤيتها طويلة الأجل. ومن المرجح أن ينخفض الإنفاق الجاري في ظل انخفاض أسعار النفط، ولا تتوقع زيادة إضافية كبيرة في الدعم الحكومي مع انتهاء زيادات سعر الوقود.

من المتوقع أن يرتفع
الفائض المالي أكثر في
2019-2020 مع ارتفاع إنتاج
النفط وتطبيق ضريبة القيمة
المضافة

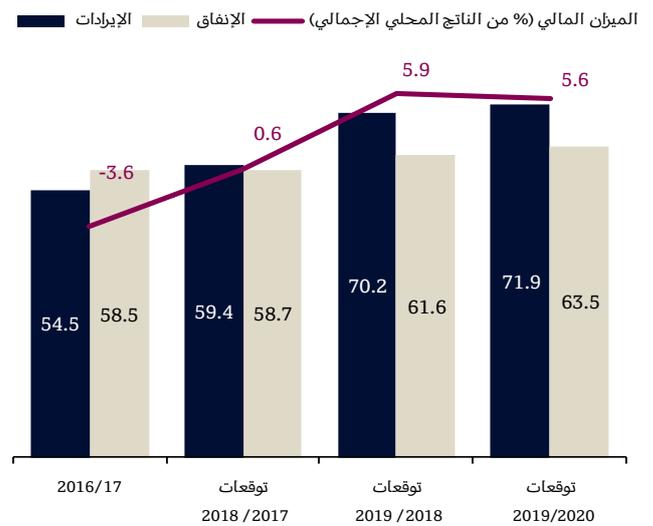
الرسم البياني 6: توزيع مخصصات الدعم الحكومي

% حصة من المجموع



الرسم البياني 5: مكونات الميزان المالي

مليار دولار أمريكي، ما لم يذكر خلاف ذلك



المصادر: مصادر إعلامية وقسم الاقتصاد في QNB

المصادر: وزارة المالية وصندوق النقد الدولي وقسم الاقتصاد في QNB

ستظل أساسيات حسابات الكويت الخارجية قوية

خلفية: تهيمن منتجات النفط والغاز على صادرات الكويت. وعلى ذلك فإننا نقدر أن يكون التحسن الذي طرأ على أسعار النفط في عام 2017 قد رفع فائض الحساب الجاري إلى 5.8% من الناتج المحلي الإجمالي من 0.6% في عام 2016 (الرسم البياني 7).

سيواصل فائض الحساب
الجاري الآخذ في الاتساع
تعزير الوضع الخارجي
القوي للكويت

آفاق المستقبل: تتوقع أن يتسع فائض الحساب الجاري إلى 11.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018. ومن المرجح أن يعوض الارتفاع في أسعار النفط عن النمو الكبير الذي حدث في الواردات نتيجة ارتفاع أنشطة المشاريع. في عام 2019، يتوقع تقلص فائض الحساب الجاري بشكل طفيف إلى 11.2% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بفضل زيادة إنتاج النفط على الرغم من استمرار نمو الواردات بقوة. ونتيجة لذلك، تتوقع أن تظل احتياطات الكويت الدولية مرتفعة عند 31.7 مليار دولار أمريكي في عام 2019، أو 6.5 أشهر من تغطية الواردات، وهي أكثر من كافية لدعم سعر الصرف الذي يدار مقابل سلة من العملات.

من المتوقع أن يرتفع التضخم في 2018-2019

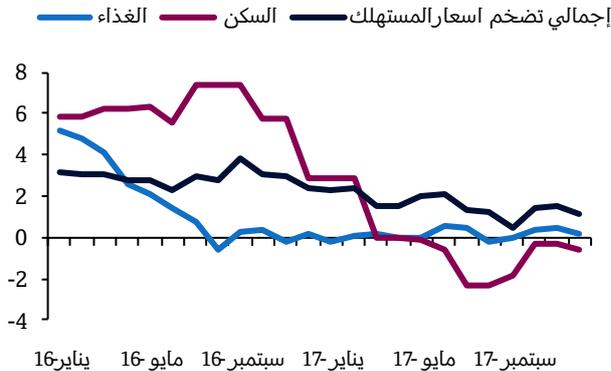
خلفية: كان التضخم ضعيفاً في عام 2017، حيث انخفض إلى 1.6% على أساس سنوي من 2.9% في عام 2016. ويعزى هذا بشكل رئيسي إلى انكماش في السكن مع تباطؤ النمو السكاني وانخفاض معدل التضخم الغذائي بسبب انخفاض أسعار الغذاء العالمية (الرسم البياني 8).

آفاق المستقبل: من المفترض أن يرتفع التضخم إلى 2.1% في 2018 و3.3% في عام 2019 مع تساؤل عوامل الانخفاض الرئيسية في السكن والمواد الغذائية. سوق العقارات آخذ في التعافي، والمداخل في ارتفاع، كما يتوقع ارتفاع أسعار الغذاء العالمية. وهذه العوامل كافية للتعويض جيداً عن انخفاض التضخم في قطاع النقل بسبب تراجع ارتفاعات أسعار الوقود. كما سيؤدي تطبيق ضريبة القيمة المضافة إلى ارتفاع معدل التضخم في عام 2019.

من المتوقع ارتفاع
الضغوطات السعرية على
خلفية ارتفاع أسعار الغذاء
والسكن وضريبة القيمة
المضافة

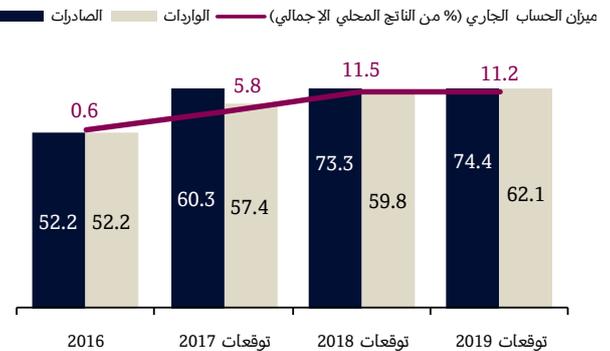
الرسم البياني 8: التضخم الكلي لمؤشر أسعار المستهلك والمكونات الرئيسية

% ، على أساس سنوي



الرسم البياني 7: ميزان الحساب الجاري

مليار دولار أمريكي، ما لم يذكر خلاف ذلك



سيستفيد القطاع المصرفي من الإنفاق على المشاريع

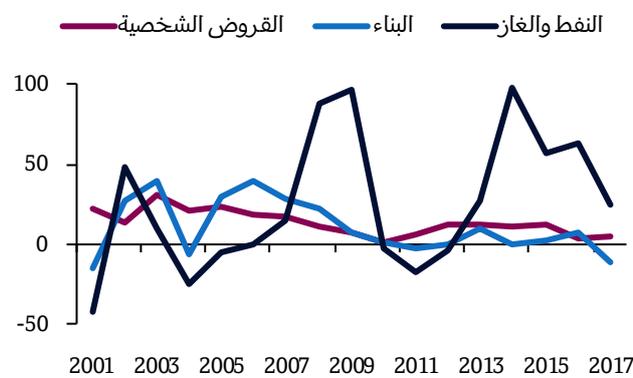
خلفية: كان نمو الودائع بطيئاً في عام 2017، حيث ظل ثابتاً عند 3% على أساس سنوي. وقد كان تباطؤ النمو في ودائع القطاع العام نتيجة لتدني التدفقات الداخلة من إيرادات النفط والغاز وضعف الوضع المالي. كما كان نمو القروض ضعيفاً أيضاً في عام 2017 حيث بلغ نسبة 4.3%، وهو أقل بكثير من المتوسط التاريخي لعشر سنوات البالغ 10.7%، مع تراجع الاقتصاد وصعوبات التمويل نتيجة تباطؤ النمو في الودائع. وبصفة خاصة، تقلصت القروض الممنوحة لمشاريع البناء بنسبة 11.3% بينما تباطأ نمو القروض إلى قطاع النفط والغاز إلى 24.7% من 63.4% سابقاً (الرسم البياني 9)، وذلك تماشياً مع الانخفاض في إرساء المشاريع. وبشكل عام، حافظ النظام المصرفي على أساسياته القوية. فقد بلغت نسبة القروض إلى الودائع 84.8% في نهاية عام 2017، في حين بلغت نسبة كفاية رأس المال وصافي هامش الفائدة 18.2% و 2.6% على التوالي في نهاية الربع الثالث من عام 2017. وكان القطاع مريحاً في عام 2017 حيث بلغ متوسط العائد على حقوق المساهمين 9.1%، استناداً إلى نتائج الشركات المدرجة.

آفاق المستقبل: في عام 2018، تتوقع نمو الودائع إلى 5.2% حيث سيؤدي تنامي الفائض المالي إلى ارتفاع ودائع القطاع العام. ومن المرجح أن يقود الإنفاق الرأسمالي الحكومي القوي والإنفاق على المشاريع، مدعومين بارتفاع أسعار النفط، إلى تعزيز نمو القروض، والذي تتوقع تسارعه إلى 7.0%، مما سيدفع بنسبة القروض إلى الودائع لأعلى إلى مستوى 86.3%، الذي لا يزال منخفضاً. في عام 2019، تتوقع تباطؤاً طفيفاً في نمو الودائع مع تباطؤ نمو الإيرادات الحكومية. وستراجع نمو القروض قليلاً مع اكتمال بعض المشاريع، ولكن ستستمر خطط المشاريع الطموحة في الكويت في دفع جزء من الطلب على الائتمان، وخاصة في قطاع النفط والغاز كما يتوقع أن تظل معدلات الربحية وكفاية رأس المال سليمة.

تتوقع أن تكون نسب
الربحية المصرفية وكفاية
رأس المال جيدة نظراً
لتحسن توقعات النمو

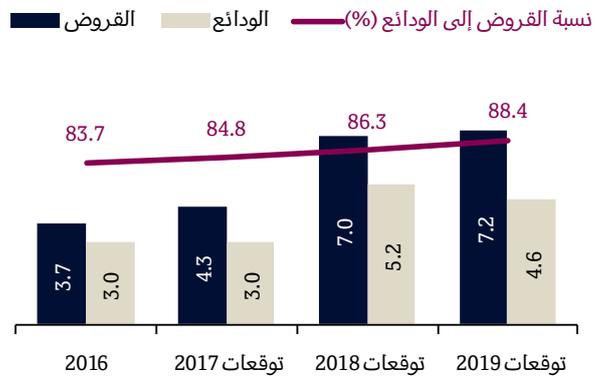
الرسم البياني 10: مؤشرات النظام المصرفي

(%)



الرسم البياني 9: نمو الائتمان في القطاعات الرئيسية

(%)، على أساس سنوي



مطبوعات مجموعة QNB

تقارير الرؤى الاقتصادية الأخيرة



تقارير قطر

الرائد الشهري لدولة قطر

التحليلات الاقتصادية الأخيرة

زيادة التوقعات بارتفاع أسعار النفط

الدولار يرتفع بحدة في ظل تباطؤ النمو العالمي

تدفقات رؤوس الأموال إلى الأسواق الناشئة أكثر تقلباً في عام 2018

توقعات متفائلة لصندوق النقد الدولي بتسارع النمو العالمي

هيئة النقد السنغافورية تبدأ في تطبيع السياسة النقدية

تجاوز الطلب للمعروض في السوق العالمي للغاز الطبيعي المسال بحدود 2024

رفع توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطر لعام 2018

بنك الاحتياطي الفيدرالي يرفع سعر الفائدة ويراجع التوقعات الاقتصادية

الصين تفضل الاستقرار المالي على النمو في عام 2018

الرسوم الجمركية الأمريكية تهدد التجارة العالمية

معدلات النمو في إندونيسيا سترتفع في 2018

ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية لا يمثل تهديداً كبيراً لتدفقات رؤوس الأموال للأسواق الناشئة

أسعار النفط بمتوسط 60-65 دولاراً للبرميل في 2018 مع توازن السوق

ارتفاع توقعات التضخم يثير مخاوف الأسواق

صندوق النقد الدولي يرفع توقعاته للنمو العالمي

استمرار انتعاش النمو في أفريقيا جنوب الصحراء في 2018

الطلب القوي هو المحرك الرئيسي للارتفاع الأخير في أسعار النفط

نموذجنا لرصد النمو في جنوب شرق آسيا يشير إلى حدوث تراجع في الربع الأخير من 2017

ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لقطر في الربع الثالث

الصين تسعى لتحقيق نمو أبطأ ولكن أعلى جودة في عام 2018

إبراء ذمة وإشعار بحقوق الطبع والنشر

لقد تم جمع كافة المعلومات التي يحتوي عليها هذا التقرير والتحقق منها بعناية، غير أن مجموعة بنك قطر الوطني لا تقبل أي مسئولية مهما كانت عن أي خسائر مباشرة أو عرضية تنشأ عن استخدامه. ومتى تم التعبير عن أي رأي، ما لم يتم النص على خلاف ذلك، فهو رأي المؤلفين ولا يتفق مع رأي أي طرف آخر، ولا يجوز نسبة هذا الرأي لأي طرف آخر.

تم توزيع التقرير مجاناً لشركاء الأعمال المهمين بالنسبة لمجموعة بنك قطر الوطني، ولا يجوز نسخه سواء كلياً أو جزئياً بدون تصريح.

الفروع والمكاتب التمثيلية الدولية لـ QNB

الصين

الطابق 9، غرفة 930
المركز المالي العالمي بمدينة شانغهاي،
100 سنشوري أفينو،
منطقة بودونغ الجديدة،
شانغهاي
الصين
الهاتف: +8621 6877 8980
الفاكس: +8621 6877 8981
QNBchina@qnb.com

موريتانيا

سيبي ستر الخيمة
10 شارع مامادو كوناتي
موريتانيا
الهاتف: +222 45249651
الفاكس: +222 4524 9655
QNBmauritania@qnb.com

المملكة المتحدة

51 شارع غروسفينور
WIK 3HH لندن
المملكة المتحدة
الهاتف: +44 207 647 2600
الفاكس: +44 207 647 2647
QNBLondon@qnb.com

فرنسا

65 شارع دلينا
75116 باريس
فرنسا
الهاتف: +33 1 53 23 0077
الفاكس: +33 1 53 23 0070
QNBParis@qnb.com

عمان

مبنى QNB
منطقة MBD - مطرح
مقابل مصرف عمان المركزي
ص.ب. 4050
الرمز البريدي: 112، روي
عمان
الهاتف: +968 2478 3555
الفاكس: +968 2477 9233
QNBoman@qnb.com

فيتنام

مركز سايجون للتجارة - الطابق 31
شارع 37 تون دالك تانج، المنطقة 1
مدينة هو تشي منه
الهاتف: +84 8 3911 7525
الفاكس: +84 8 939 100 082
QNBvietnam@qnb.com

إيران

المكتب التمثيلي
بنابة نفال - الطابق السادس
وحدة 14 أفريقيا طهران
إيران
الهاتف: +98 21 88 889 814
الفاكس: +98 21 88 889 824
QNBiran@qnb.com

سنغافورة

ثري تيماسيك أفينو
01، برج سينتنيال
سنغافورة 039190
سنغافورة
الهاتف: +65 6499 0866
الفاكس: +65 6884 9679
QNBsingapore@qnb.com

اليمن

مبنى QNB
شارع الزيري
ص.ب. 4310 صنعاء
اليمن
الهاتف: +967 1 517517
الفاكس: +967 1 517666
QNBYemen@qnb.com

الكويت

برج العربية،
شارع أحمد الجابر
منطقة شرق
ص.ب. 583
دسمان 15456
الكويت
الهاتف: +965 2226 7023
الفاكس: +965 2226 7031
QNBKuwait@qnb.com

جنوب السودان

جوبا
ص.ب. 587
جنوب السودان
QNBsouthsudan@qnb.com

لبنان

شارع أحمد شوقي
مبنى كاييتال بلازا
ميثاء الحصن سوليدير- بيروت
لبنان
الهاتف: +961 1 762 222
الفاكس: +961 1 377 177
QNBLebanon@qnb.com

السودان

طريق أفريقيا - العمارات
شارع رقم 9، ص.ب. 8134
السودان
الهاتف: +249 183 48 0000
الفاكس: +249 183 48 6666
QNBsudan@qnb.com

شركات QNB التابعة والزميلة

الجزائر

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
الهاتف: +213 2191881/2
الفاكس: +213 21918878

العراق

مصرف المنصور
شركة زميلة
ص.ب. 3162
مكتب بريد العلوية
منطقة الوحدة بغداد
الهاتف: +964 1 7175586
الفاكس: +964 1 7175514

سويسرا

QNB Banque Privée
3 شارع الألب
ص.ب. 1785
1211 جنيف 1 مونت بلانك
سويسرا
الهاتف: +41 22907 7070
الفاكس: +41 22907 7071

البحرين

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
الهاتف: +973 17225227
الفاكس: +973 17227225

الأردن

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
شركة زميلة
ص.ب. 7693
الرمز البريدي عمان 11118
الأردن
الهاتف: +962 6 5200400
الفاكس: +962 6 5678121

سورية

QNB سورية
شارع بغداد
ص.ب. 33000 دمشق
الهاتف: +963 11-2290 1000
الفاكس: +963 11-44 32221

مصر

QNB الأهلي
دار شامبليون
5 شارع شامبليون، مركز المدينة 2664
القاهرة
مصر
الهاتف: +202 2770 7000
الفاكس: +202 2770 7099
Info.QNBAA@QNBALAH.LI.COM

ليبيا

مصرف التجارة والتنمية
برج بي سي دي، شارع جمال عبد الناصر
ص.ب. 9045، البرقاء
بنغازي
ليبيا
الهاتف: +218 619 080 230
الفاكس: +218 619 097 115
www.bed.ly

تونس

QNB - تونس
شركة زميلة
شارع مدينة العلوم
ص.ب. 1080 - 320 رمز برید تونس
تونس
الهاتف: +216 7171 3555
الفاكس: +216 7171 3111

الهند

Limited QNB (India) Private
802 تي سي جي - المركز المالي
مجمع باندر كيرلا،
شرق باندر
مومباي 400051
الهند
الهاتف: +91 22 26525613

فلسطين

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
الهاتف: +970 2 2986270
الفاكس: +970 2 2986275

تركيا

فاينانس بنك
منطقة أسن تبه، شارع بويكدر
مبنى كريستال كول، رقم 215
شيشلي، إسطنبول
الهاتف: +22245249651
الفاكس: +222 4524 9655
dstk@finansbank.com.tr

إندونيسيا

برج QNB إندونيسيا، 18 بارك
جي أي. جندزال سودريمان كاف.
52-53 جاكارتا 12190
الهاتف: +62 21 515 5155
الفاكس: +62 21 515 5388
qnbkesawan.co.id

قطر

شركة الجزيرة للتمويل
شركة زميلة
ص.ب. 22310 الدوحة
قطر
الهاتف: +974 4468 2812
الفاكس: +974 4468 2616

الإمارات العربية المتحدة

البنك التجاري الدولي
شركة زميلة
ص.ب. 4449 دبي،
شارع الرقة، الأديرة
الإمارات العربية المتحدة
الهاتف: +971 04 2275265
الفاكس: +971 04 2279038